

الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس "تدقيق محاسبي"

إجابة السؤال الأول: (0,5 نقطة عند الإجابة ب: صح أو خطأ، 0,75 عند تصحيح الخطأ)

1. يهدف التدقيق الخارجي بشكل رئيسي إلى اكتشاف الأخطاء الواردة في دفاتر الشركة محل التدقيق وتصحيحها. (خطأ)

الصواب: الهدف الرئيسي للتدقيق الخارجي هو إبداء رأي في محاييد يستند على أدلة حول شرعية وصدق حسابات المؤسسة.

2. من بين أنواع التدقيق المحاسبي نجد التدقيق المستمر ويعني أن يقوم المدقق بتدقيق جميع القيود والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات بطريقة

موسعة لدرجة تكاد تغطي جميع المعاملات ومعظم المستندات. (خطأ) : الصواب: هذا يعتبر التدقيق الشامل، أما التدقيق المستمر هو أن

يقوم المدقق بتدقيق الحسابات طوال السنة المالية.

3. تكمن أهمية معايير التدقيق المتعارف عليها في أنها المرشد والموجه الذي يسترشد به المدقق عند ممارسة عمله. (صح)

4. تهدف المؤسسات من خلال تبني نظام الرقابة الداخلية إلى مراقبة عمل المدقق الخارجي عند فحصه لحسابات المؤسسة. (خطأ)؛

الصواب: تتبنى المؤسسات نظام الرقابة الداخلية من أجل الوصول إلى أهدافها أو لتوفير ضمان معقول بأن أهدافها ستتحقق.

5. المصادقات العمياء يتم إعدادها من طرف المدقق ويطلب من خلالها المدينين والدائنين التقرير على صحة أو خطأ الرصيد الموضح فيها. (خطأ):

الصواب: المصادقات العمياء هي اقارارات يتم إعدادها من طرف المؤسسة تحت إشراف المدقق، وتعد بدون رصيد ويطلب من الطرف الآخر

(المدينين والدائنين) التقرير عن الرصيد المتواجد في دفاتره.

إجابة السؤال الثاني: (1,5 نقطة لكل إجابة ما عدا الإجابة رقم 4 لها نقطتين)

1. الفرق بين التدقيق القانوني والتدقيق التعاقدى: يكمن الفرق في أن التدقيق القانوني يفرضه القانون على بعض الأنواع من الشركات، ويتمثل في أعمال المراقبة السنوية الاجبارية التي يقوم بها محافظ الحسابات بغرض الشهادة على صحة وانتظامية الحسابات السنوية للشركة. أما التدقيق التعاقدى فيكون اختياريا وفقا لعقد يبرم بين المدقق والشركة، ويقوم المدقق بمهمته في هذه الحالة حسب الهدف والنطاق والمدة المحددين في الإتفاق المبرم بين الطرفين.

2. يقصد بإعادة التشغيل هو قيام المدقق بإعادة بعض العمليات التي قام بها المحاسب كحساب مخصص الديون المشكوك فيها ومخصصات الاهتلاكات.

3. تؤثر نتيجة تقييم نظام الرقابة الداخلية على برنامج فحص الحسابات بالنسبة للمدقق؛ في تحديد نطاق مجال تدخله في فحص حسابات القوائم المالية، فسلامة نظام الرقابة الداخلية يعتبر كمؤشر أولي على سلامة الحسابات، وبالتالي قد تتسع أو تضيق أشغال الفحص بحسب النتائج التي توصل إليها المدقق عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية.

4. بصفتك مدقق حسابات لعدة شركات وقد صادفت الحالات التالية، فما نوع الرأي الذي تقدمه في كل حالة؟

- رفضت الشركة السماح للمدقق بالقيام بمشاهدة الجرد الفعلي للمخزونات علما بأن قيمة المخزون الظاهرة في الميزانية ذات أهمية مادية وجوهرية. (تقرير عدم إمكانية المصادقة)
- عدم وجود الدفاتر المحاسبية، كما لم يجد المستندات الثبوتية لعدد من العمليات المالية. (تقرير رفض المصادقة)
- وجود قيود وهمية بشكل كبير (تقرير رفض المصادقة)
- بعض الأخطاء في التسجيل المحاسبي. (تقرير المصادقة بتحفظ)

الإجابة النموذجية على دراسة الحالة:

المعيار غير المحترم 0,5 نقطة لكل معيار في حدود 4 اجابات	الاجراء الذي يبين عدم احترام المعيار 0,75 نقطة لكل إجابة. في حدود 4 اجابات	ما كان يجب على المدقق القيام به 0,75 نقطة لكل إجابة. في حدود 4 اجابات
التأهيل العلمي والعملي	الاستعانة بطالين من أجل القيام بعملية التدقيق بشكل منتظم	من المفروض أن يشكل فرقة تدقيق مكونة من مدققين حاصلين على تأهيل علمي وعملي تحت إشرافه كما يمكن أن يستعين بالطلبة للقيام بالأعمال الثانوية البسيطة.
الاستقلالية	غير مستقل بسبب المكافأة والتدخل بتسريع عملية التدقيق.	من المفروض على المدقق أن لا يتلقى أي علاوة باستثناء الأتعاب المحددة قانونا كما أنه يمنع أي شخص من التدخل في عمله.
بذل العناية المهنية	لم يراجع عمل الطالين لم يلتزم بأخلاقيات المهنة نتيجة قبوله للعلاوة.	من المفروض أن يقوم بتدقيق عمل مساعديه وأن يلتزم بأخلاقيات المهنة
التخطيط السليم لعملية التدقيق والإشراف الملائم على المساعدين	قبول المهمة دون الأخذ بعين الاعتبار قدرة المكتب على القيام بعملية التدقيق، وعدم وضع خطة التدقيق بالإضافة إلى عدم توجيه والإشراف المستمر لعمل الطالين.	من المفروض أن يقوم بوضع خطة محكمة متضمنة جميع العناصر المتعلقة بعملية التدقيق وأن يقوم بالمتابعة المستمرة لمساعديه.
دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية	لم تتم دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية عبر المراحل المطلوبة والمعهود، لأن العمل انصب على فحص الحسابات السنوي	من المفروض أن يقوم بفحص كفاية نظام الرقابة الداخلية عبر جميع مراحلها.
كفاية وصلاحيات أدلة الإثبات	لم يتم الحصول على أدلة الإثبات الكافية حسب كل إجراء ومن خلال كل حساب.	من المفروض الحصول على أدلة الإثبات لتبرير رأيه.
مدى تطبيق المبادئ المحاسبية وثبات تطبيقها	لم يشر إلى مدى تطبيق المبادئ المحاسبية وثبات تطبيقها	من المفروض على المدقق أن يشير صراحة إلى مدى تطبيق المبادئ المحاسبية وثبات تطبيقها وفي حالة عدم الالتزام مبدأ أو تغيير طريقة أو سياسة معينة يشير إلى ذلك ويبين أثر ذلك على القوائم المالية.
الإفصاح المناسب	قام بفحص الميزانية وجدول حسابات النتائج فقط	من المفروض أن يقوم بالإفصاح عن القوائم المالية الخمس وأن يتضمن التقرير جميع العناصر المكونة له.